

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في دعم التنمية الاقتصادية

The contribution of the Algerian small and medium enterprises sector to economic development

لامية عابدي^{1*}، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، مخبر وحدة بحث تنمية الموارد البشرية (URDRH)

Lamia.abdi@univ-setif.dz

مسعود أمير معيزة²، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي (PIEEM)

maiza_amir@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 10/11/2023

تاريخ إرسال المقال: 10/08/2023

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي يُمكن أن تُساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد وترقية المجتمع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، ونظرا لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية قامت الهيئات المسؤولة بوضع مجموعة من البرامج والهيكل والآليات والأطر القانونية والتشريعية دعما لهذا النوع من المؤسسات، حيث خلصت الدراسة إلى أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُمثل الوسيلة لتنفيذ إستراتيجية الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ولها الدور الكبير في استحداث مناصب العمل وامتصاص البطالة لما تتمتاز به من مرونة وسهولة التأسيس، كما أنّها تُساهم في خلق الثروة من خلال تحقيق القيمة المضافة والناتج المحلي الخام خارج المحروقات بالإضافة إلى مساهمتها المُعتبرة في الصادرات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، القيمة المضافة، الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

Abstract:

This research paper aims to highlight the role that small and medium-sized enterprises can contribute to developing the economy, promoting society, and supporting economic development in Algeria, In view of the contribution of small and medium enterprises to achieving economic development, the responsible bodies have developed a set of programmes, structures, mechanisms and legal and legislative frameworks to support this type of institutions, The study concluded that small and medium enterprises represent the means to implement the state's strategy towards achieving economic development, and they have a major role in creating job positions and absorbing unemployment due to their flexibility and ease of establishment. They also contribute to creating wealth by achieving added value and the gross domestic product outside the country, Hydrocarbons, in addition to their significant contribution to Algerian exports.

Key words : Small and medium enterprise, Unemployment, Value Added, Gross domestic product.

المقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محطة اهتمام معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، الجزائر وكغيرها من الدول أدركت الدور الفعال لهذا النوع من المؤسسات باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعها تشكل قوة اقتصادية كبيرة من حيث استيعاب العمالة الفائضة وبالتالي معالجة البطالة، تنمية الصادرات، إضافة أنها تمتاز بسهولة التوطن في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على انتشار مختلف الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، وتعتبر المصدر الرئيسي للإبداعات والأفكار الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات ركزت على العلاقة التي تربط هذا النوع من المؤسسات بعملية التنمية الاقتصادية، من بينها الدراسة التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والتي تؤكد على الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل أكثر وزيادة الإنتاجية والابتكار من خلال طرح الأفكار، المنتجات، الخدمات والنماذج الجديدة للأعمال وتنص أيضا على ضرورة دعم هذه المؤسسات التي من شأنها خلق تنمية اقتصادية قوية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية.

حتى تتجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف المخطط لها، فإن هذا الإشكال يتوقف على مدى تبني الدولة للاستراتيجيات المناسبة وتهيئة البيئة الملائمة لها، فقد عملت الدولة الجزائرية على دعم هذا النوع من المؤسسات باعتباره يشكل أغلبية النسيج المؤسساتي والصناعي في الجزائر والرائد في

الإنتاج، فقد وضعت العديد من الآليات والهيئات والبرامج والأطر القانونية والتشريعية من أجل دعمها وترقيتها.

هدف البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بمُصطلح التنمية الاقتصادية وأيضا تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أهم المُميزات التي يتصف بها، وكذا عرض مُختلف آليات وهياكل الدعم والبرامج المُسطرة والأطر القانونية والتشريعية التي وضعتها الهيئات المسؤولة والهادفة إلى دعم وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشخيص وضعية هذه المؤسسات في الجزائر من خلال عرض تطورها من حيث العدد ومن حيث التوزيع الجغرافي ومن حيث توزيعها على أساس الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى إبراز مُساهماتها في التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى دورها في استحداث مناصب العمل، تحقيق القيمة المُضافة والناتج المحلي الخام خارج المحروقات والصادرات الجزائرية.

الإشكالية:

في هذا السياق نجد أنّ الجزائر أدركت أهمية هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وأنها أداة هامة لبناء نسيج صناعي مُتكامل، وعليه نطرح التساؤل التالي:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد في انجاز هذه الورقة البحثية على **المنهج الوصفي** الذي يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة أو موقف مُعيّن، وذلك من خلال استعراض أهم الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد الإلمام بمفهومها وفق التشريع الجزائري وإبراز مُساهماتها في مجال التنمية الاقتصادية، مع محاولة جمع وتفسير وتحليل مُختلف المعلومات والإحصائيات المتعلقة بتطوّر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المُمتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2022، بحيث تمّ التركيز على الإحصائيات المتعلقة بمُساهمة هذا النوع من المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية للبلاد.

حتىّ نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، قُمتنا بتقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: دور الحكومة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعما للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: هيئات وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005-2022).

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص مشكل البطالة واستحداث مناصب العمل.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة خارج المحروقات ودعم الصادرات الجزائرية.

المبحث الأول: دور الحكومة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعما للتنمية الاقتصادية

عمل المشرع الجزائري على تحديد المعايير القانونية التي اعتمدتها السلطات قصد دعم ومساعدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إبراز مكانتها كمعامل اقتصادي بديلا للقطاع العام، حيث تبنت الجزائر إستراتيجية أكثر تناسبا تعتمد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتناعا منها بالدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري

قبل التطرق لإبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقوية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، لا بد من الإشارة لمفهوم هذا النوع من المؤسسات وفق التشريع الجزائري¹، على اعتبار أن هناك اختلاف وعدم الاتفاق حول تعريف موحد وشامل لهذه المؤسسات عالميا²، وكذا معرفة أهم المعايير المعتمدة في تقسيم هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، بالإضافة إلى ضرورة تسليط الضوء على وضعية هذه المؤسسات من حيث تطوّر تعدادها وتوزيعها الجغرافي وتقسيمها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2022).

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017-2018، ص 23.

² ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 216.

1- أهداف القانون التوجيهي رقم 17-02 الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتماد الدولة الجزائرية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد الجزائري يُترجم من خلال إصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³، الذي يُعبّر عن إصرار السلطات المسؤولة عن الإستراتيجية التنموية للبلاد، حيث يهدف القانون التوجيهي رقم 17-02 إلى وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، من أجل مواكبة مختلف التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية⁴:

- أ- بعث النمو الاقتصادي وتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ب- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛
 - ت- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها في مجال التصدير؛
 - ث- ترقية ثقافة المقاول والمناولة وكذا تحسين مُعدّل الاندماج الوطني؛
- كما يتضمن القانون التوجيهي رقم 17-02 مجموعة من التدابير الهادفة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر أهمّها وفق النقاط التالية⁵:
- أ- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المالي، المهني، والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وكذا تشجيع بُروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
 - ب- تسهيل عملية الحصول على العقار، والعمل على وضع أنظمة جبائية مُكيفة مع وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ت- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاول (ريادة الأعمال) والتكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ث- تسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية المُلائمة لاحتياجاتها؛ وكذا تشجيع الجمعيات المهنية، التجمعات وبورصات المناولة؛
 - ج- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المركزي والمحلي.

³ القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.

⁴ القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁵ القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

2- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استنادا إلى القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني الجزائري المتعلق بمراجعة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا دراسة مدى توافقه مع الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري، جاءت المادة الخامسة (05) من القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، التي عرّفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، على أنها⁶: "مؤسسة إنتاج و/أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار جزائري، لا تتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية".

حيث نعني بمعيار الاستقلالية: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه عادة ما يكون أصحاب المؤسسة هم المسيرون.

وفق هذا الإطار يمكننا ملاحظة أن هذا التعريف يركز على ثلاث معايير وهي⁷:

- أ- معيار عدد العمال (حجم العمالة): يمثلون عدد الأشخاص المستخدمون الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد الأجراء أصحاب الرواتب بصفة دائمة خلال السنة الواحدة؛
- ب- معيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية: تمثل حصيلة المبيعات خلال السنة الواحدة، تتعلق بأخر نشاط مقل مدته 12 شهرا؛
- ت- معيار الاستقلالية المالية: تعني وجوب امتلاك 75% من رأس مال المؤسسة فما فوق.

بالاعتماد على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكننا توضيح وتلخيص تعريف هذا النوع من المؤسسات وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم 01: أسس تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب القانون التوجيهي

رقم 17-02

معيار التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية	معيار الاستقلالية
---------------	------------	--------------------	-----------------------	-------------------

⁶ القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁷ بن سديرة عمر، التحليل الاستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014، ص 138.

نوع المؤسسة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	تستوفي معايير الاستقلالية، أي أقل من 25% من حيازة رأس المال من طرف مؤسسة أو مؤسسات أخرى
مصغرة	01	09	01	40	01	20	
صغيرة	10	49	40	400	20	200	
متوسطة	50	250	400	4000	200	1000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 الصادرة في 11 جانفي 2017، ص ص 5-6.

تجدر الإشارة إلى أنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري مُستمد من تعريف الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي جاء في ميثاق بُولُونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث كان توصية لكافة البلدان الأعضاء،⁸ وبالتالي عدم مراعاة خصوصية المحيط الاقتصادي الجزائري.

يُمكن القول أنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتصف بعدم الدقة، لأنّه يعتمد على معايير مالية، هذه الأخيرة مُرتبطة بالتقلبات التي تحدث على المستوى الاقتصادي، كتغيّرات أسعار الصرف.⁹ على اعتبار أنّ مؤشر عدد العمال يُعتبر الأكثر استخداما فهو يتمتع بعدّة مزايا من بينها أنّه مقياس ثابت نوعا ما مقارنة مع مؤشر رأس المال ومؤشر رقم الأعمال وهذا لارتباطها بتغيّرات الأسعار، إضافة إلى أنّ عملية جمع المعلومات عن عدد العمال أسهل من عملية جمع المعلومات ذات الطبيعة المالية.¹⁰ فما يُلاحظ أنّ المُشرع الجزائري اعتمد في الأساس على تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، أي الاعتماد على مؤشرات كمية (معيّار عدد العمال)، بالإضافة إلى المعيار المالي والمُتمثل في

⁸ ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 219.

⁹ صراوي إيمان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018، ص 8.

¹⁰ آل غزوي حسين عبد الجليل، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017، ص 45.

معيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، وتمّ الاعتماد على معيار نوعي (وصفي) واحد وهو معيار الاستقلالية.

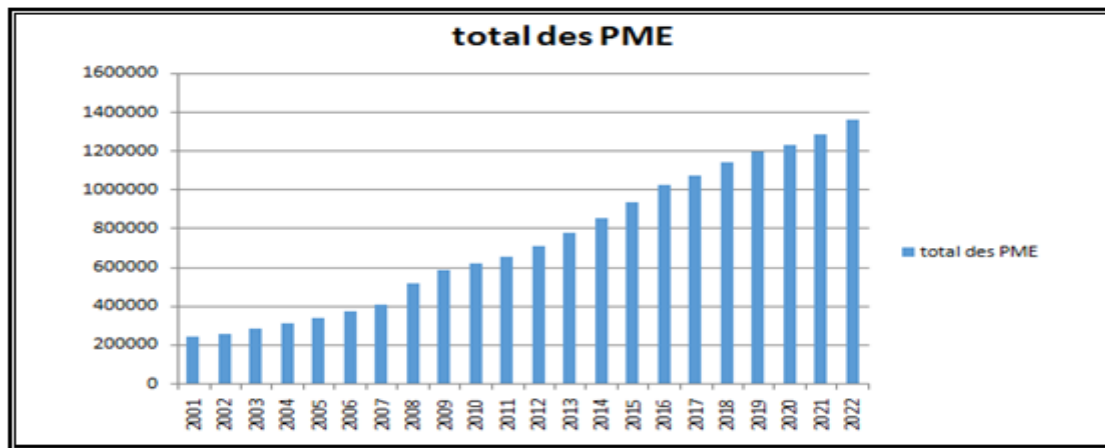
كما يُمكن ملاحظة أنّ تصنيف المؤسسات تمّ على أساس فئات وفقا لعدد عمالها، ووفقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، بحيث تُعطى الأولوية لرقم الأعمال أو الحصيلة السنوية.

ثانيا: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

1- تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

لقد شهد تعداد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة في الآونة الأخيرة، الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 1.

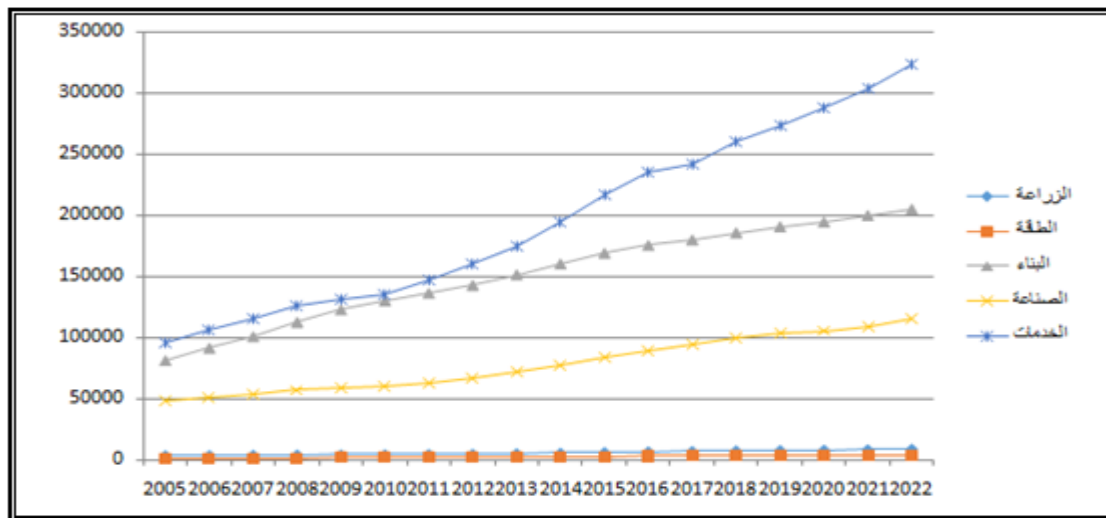
يتضح أنّ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشهد سنويا تزايدا مستمرا وتطورا ملحوظا في تعدادها، وهذا التطور الملحوظ لم يأت وليد الصدفة بل جاء كنتيجة للجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من خلال إجراءات الدعم وتشجيع المقاولاتية، تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الإجراءات تُترجم محاولة الحكومة تهيئة مناخ الأعمال الذي يتكيف مع هذا النوع من المؤسسات، يُمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من النسيج الاقتصادي، وهذا راجع لأهداف القانون التوجيهي الخاص بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في التشجيع على إنشاء المؤسسات وتوفير هياكل الدعم المرافقة لها، بالإضافة إلى الاهتمام الذي أولته الدولة لهذه المؤسسات

باعتبارها أحد المحاور الرئيسية من أجل تنفيذ الإستراتيجية الصناعية للحكومة والمُتمثلة في رفع الإنتاج الوطني وتقويته.

2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

في هذا الإطار نُشير إلى عدم تمكننا من الحصول على المُعطيات المتعلقة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية حسب فُروع النشاط الاقتصادي، وتم الحصول على المُعطيات المتعلقة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ذات الشخصية المعنوية، الشكل المُوالي يعرض توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية حسب قطاع النشاط.

الشكل رقم 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 02.

نُلاحظ بشكل مبدئي أنّ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتواجد في مُختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني والمُتمثلة أساسا في خمسة قطاعات اقتصادية وهي قطاع الزراعة، الطاقة والمناجم والخدمات المُرافقة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية، الخدمات والنشاطات التقليدية. كما نُلاحظ بصفة عامة أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مُستمر بالنسبة لجميع قطاعات النشاط وذلك اعتبارا من سنة 2005 إلى غاية 2022.

أما ما يُلاحظ بصفة خاصة أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز أنشطتها في مجال قطاع الخدمات (التجارة، النقل والاتصالات، الفنادق، الخدمات الموجهة للعائلات، المطاعم، وغيرها).
يُمكننا القول أنّ التوجّه العام الذي تتّبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال نشاطاتها هو التوجّه نحو قطاعات مُعيّنة دون الأخرى.

3- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف المناطق الجغرافية في الجزائر، ولكنها تتوزع بنسب متفاوتة وهذا راجع لعدة أسباب سيتم التطرّق لها وفق العنصر المُوالي.
الجدول المُوالي يُمثل التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص خلال الفترة المُمتدة من سنة 2005 إلى غاية 2022.

الجدول رقم 2: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-2022)

المناطق الجغرافية	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب والجنوب الكبير		المجموع
السنوات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	% 100
2005	149 964	61.0	72 076	29.32	23 802	9.68	245 842
2006	163 492	60.60	80 072	29.68	26 242	9.72	269 806
2007	177 730	60.46	87 666	29.83	22 576	7.68	293 946
2008	193 483	60.20	96 354	29.98	28 550	8.88	321 387
2009	205 857	59.51	105 085	30.38	34 987	10.11	345 902
2010	219 270	59.37	112 335	30.42	37 714	10.21	369 319
2011	232 664	59.39	119 146	30.41	39 951	10.19	391 761
2012	248 985	59.27	128 316	30.54	42 816	10.19	420 117

459 414	10.08	46 354	30.52	140 201	59.39	272 859	2013
496 989	8.78	43 672	21.91	108 912	69.30	344 405	2014
537 901	8.64	46 525	22.95	118 039	69.40	373 337	2015
575 906	8.61	49 595	21.83	125 696	69.56	400 615	2016
609 344	8.45	51 508	21.86	133 177	69.69	424 659	2017
643 493	8.42	54 211	21.98	141 465	69.59	447 817	2018
1 193 339	8.43	100 561	21.98	262 340	69.59	830 438	2019
1 231 073	8.41	103 558	21.99	270 736	69.60	856 779	2020
1 286 365	8.40	108 068	22.03	283 416	69.57	894 882	2021
1 359 803	8.38	113 905	22.12	300 745	69.51	945 153	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

-Bulletin d'information économique, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques, Des années : 2005-2006- 2007- 2008- 2009, Numéro : 8- 10- 12- 14- 16.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et Statistiques, Des années : 2010- 2011- 2012, Numéro : 18- 20-22.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, Des années : 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019- 2020- 2021, Numéro : 24- 26- 28- 30- 32- 34- 36- 38- 40.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et de Production Pharmaceutique, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Systèmes d'information, De l'année : 2022, Numéro : 42.

نلاحظ بوضوح أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتمركز في المناطق الشمالية للوطن أي أنّ المنطقة الشمالية تضم أكبر عدد من المؤسسات، تليها منطقة الهضاب العليا في المرتبة الثانية، نجد أنّ هذه المناطق تمتاز بكثافة سكانية عالية ومناطق صناعية كثيفة ومتطورة، وكذا توفرها على بنية تحتية وموقعها الاستراتيجي (قربها من الموانئ)، في حين نلاحظ أنّ منطقة الجنوب الجزائري لا يتمركز فيها سوى

القليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تمتاز بتدني عدد المؤسسات، وبالتالي يبقى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود في تنمية المناطق الجنوبية، في هذا الإطار عملت الدولة على وضع عدة إجراءات من أجل تشجيع الاستثمار مُتمثلة في مجموعة من الإعفاءات والتخفيضات ومنح الامتيازات والتسهيلات وغيرها وهذا من أجل تقليص الفوارق ما بين منطقة الشمال والجنوب.

يتضح بشكل جلي أنّ التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2022 غير متوازن عبر أنحاء التراب الوطني، بحيث تتموقع وتتركز أغلبية هذه المؤسسات في الجزء الشمالي من الوطن أي أنّ الجهة الشمالية للوطن تُعتبر من أكثر المناطق نمواً، الأمر الذي يؤثر سلباً على وضعية التنمية الجهوية في الجزائر أي خلق الفوارق الجهوية والتوزيع غير العادل للدخل وعدم المساواة في فرص العمل، أي أنّ الدور الذي يجب أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كفاء في مجال تحقيق هدف التوازن الجهوي وتحقيق عدالة التنمية الإقليمية ومعالجة الاختلالات الجهوية.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

تُعتبر التنمية الاقتصادية من أهم التحديات التي تواجه الجزائر، من أجل الاستجابة لمُتطلبات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني ومن أجل النهوض بالمجتمع الجزائري لا بد من البحث في سبل تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق تنمية اقتصادية واعدة لا بد من توفير الوسيلة التي تُساعد على تحقيق ذلك وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية لبناء اقتصاد قوي.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

تُعرف التنمية الاقتصادية على أنّها: ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به، لأنّه من الركائز الأساسية لأي تنمية، فهي العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، بحيث تنصرف التنمية الاقتصادية إلى إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، وهي عملية لرفع مستوى الدخل القومي.¹¹

¹¹ عالي حسين، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص 13.

في تعريف آخر لها تمّ تعريف التنمية الاقتصادية على أنّها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، وأنّ العناصر الرئيسية لمضمون التنمية هي:¹²

- أنّها عملية ذاتية داخلية هذا يعني أنّ جميع العوامل المُسخرة لبناء التنمية الاقتصادية موجودة داخل الكيان نفسه.

- تُعتبر عملية ديناميكية مُستمرة.
- أنّها عملية ليست ذات طريق واحد أي مُتَشعبة، بحيث تتعدّد اتجاهاتها وتختلف باختلاف الكيانات وتنوع الإمكانيات المُتاحة داخل كلّ كيان.

إذن يُمكننا القول أنّ التنمية الاقتصادية هي تقدّم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المُتراكم في المجتمع.¹³

بعبارة مُختصرة يُمكننا القول أنّ التنمية الاقتصادية هي جُملة الإجراءات والتدابير المُنسقة التي يتخذها صُناع القرار (الدولة والهيئات الحكومية)، والتي تُساهم في تعزيز مُستوى المعيشة والرفاهية وتقوية الاقتصاد لمنطقة مُعيّنة.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا تنمويا بالغ الأهمية في الاقتصاديات النامية والمتقدّمة على حد سواء، حيث تزايدت أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي بها هذا القطاع، وبذلك أصبحت عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ترمي إلى تحقيق عدّة أهداف نذكر منها:

1- إتاحة فرص العمل: تختلف فرص العمل المُتاحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الفرص المُتاحة في المؤسسات كبيرة الحجم، وهذا بسبب أنّها تستقطب عددا لا بأس به ممّن يتلقوا التدريب

¹² بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص 186.

¹³ زيتوني هوارية، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، المجلد 9، العدد 2، 2018، ص 234.

والتعليم الكافي للعمل في المؤسسات كبيرة الحجم، لهذا السبب فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا اجتماعيا إلى جانب دورها الاقتصادي.¹⁴

2- إحداث التوازن الجهوي والجغرافي لعملية التنمية: تُساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وإزالة الفوارق بين مختلف الأقاليم، ذلك أنّ هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية، وقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، وأيضا تتمتع بالمرونة في التوطن والتنقل بين الأقاليم المختلفة في القطر الواحد، الأمر الذي يُساهم في إيجاد مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية.¹⁵

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات وتكوين الكوادر الإدارية: تُساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب مدخرات صغار المُستثمرين والمُدخرين واستخدامها استخداما مُنتجا بدلا من تركها عاطلة وغير مُستغلة، ونجد أيضا أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعدّ بمثابة مراكز تدريب وتكوين الكوادر والإطارات لا سيما أنّ معاهد الإدارة ومراكز التدريب والمعاهد الفنية تتسم بالندرة وضعف الإمكانيات وأنّ أثرها غالبا ما يكون محدود في مجال التدريب وإكساب الخبرات، وبالتالي تُصبح هذه المؤسسات هي الحل الطبيعي للتدريب واكتساب الخبرة والمهارات الفنية اللازمة للإنتاج.¹⁶

4- المساهمة في الإبداع والابتكار ونشاطات البحث والتطوير: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعدّ مصدرا مهما لانطلاق الأفكار الجديدة والمُبدعة التي من شأنها إضفاء ميزة تنافسية للمنتج الجديد،¹⁷ تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما للتجديد والابتكار والإبداع والتحسين المستمر من خلال بذل مجهودات حثيثة لتطوير المنتجات (سلع أو خدمات) وكذا العمل على تطوير وتحسين استخدامات جديدة لها، فهي تساهم في خلق الأفكار الجديدة (Creativity) في مختلف القطاعات المُتواجدة فيها.¹⁸

¹⁴ كافي مصطفى يوسف، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 39.

¹⁵ العساف أحمد عارف، الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 46.

¹⁶ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 59.

¹⁷ العطية ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 25.

¹⁸ الغالبي طاهر محسن منصور، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 33.

في مجال دعم الحكومة الجزائرية لتشجيع المؤسسة المبتكرة، جاء في مضمون المادة رقم 01 من المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 والمتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروط وكيفيات منحها¹⁹، استفادة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة جائزة، حيث تهدف هذه الجائزة إلى مكافأة وتشجيع المؤسسات المبتكرة التي وضعت حيز التنفيذ منتجا (سلعة أو خدمة) أو طريقة انتاج جديدة أو مُحسنة بشكل كبير أو طريقة تسويق جديدة أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات المؤسسة أو في تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية.²⁰

5- تحقيق التكامل الصناعي وزيادة الناتج المحلي: تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأساس الرئيسي للأنشطة الصناعية التحويلية وكذا تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى مثل الزراعة والتجارة، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية لا يُكن إغفالها في قيام نشاط صناعي مُتجانس ومُتكامل،²¹ فهي تُساهم في تحقيق التكامل الصناعي وزيادة الناتج الداخلي الخام من خلال توفير السلع والخدمات للمستهلك النهائي والوسيط الأمر الذي يزيد من الدخل القومي للدولة، بالإضافة إلى تحقيق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها.²²

6- سهولة الإنشاء وسرعة الانتشار: إنّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية استثمارية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافيا، حيث أنّ أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محلية الأمر الذي يجعلها معروفة بشكل كبير خصوصا في المنطقة التي تعمل فيها، فهي تقوم بتلبية احتياجات المجتمع المحلي مما يُساهم في إحداث تنمية إقليمية شاملة تؤدي دورا في رفع وتحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، حل مشكلة البطالة، توفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا، وكذا القضاء على الفوارق الجهوية كلّها تنصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.²³

¹⁹ المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروط وكيفيات منحها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 57، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2018.

²⁰ المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، مرجع سبق ذكره.

²¹ قشرو فتيحة، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2014، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، العدد 1، 2016، ص 189.

²² بن طلحة سلمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوفرة بومرداس، 2016، ص 673.

²³ كافي مصطفى يوسف، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 47.

فهي تتميز بسُهولة إنشائها والقدرة على تسييرها وتشغيلها بأقل التكاليف، ونظرا لصغر حجمها فهي تتميز بإمكانية توفيرها للسلع والخدمات غير المنمطة والتي تضمن للمستهلك توفير مختلف أنواع المنتجات.

24

يُمكننا القول أنه في حالة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتوفير الظروف الاقتصادية والأطر القانونية التي تُراعي خصوصية هذا النوع من المؤسسات، فإمكان هذه المؤسسات ضمان الاستمرارية والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: هيئات وآليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار سياسات تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها، وضعت الهيئات الحكومية العديد من البرامج والآليات والهيئات والنصوص القانونية والتنظيمية من أجل دعمها وتقديم مختلف الخدمات والمساعدات سواء المالية أو المادية، بهدف تطوير هذا النوع من المؤسسات التي تُعتبر الأداة والوسيلة لتنفيذ إستراتيجية الدولة حول بناء قاعدة اقتصادية قوية من شأنها تقوية وتنمية اقتصاد البلد، قصد الإلزام بمختلف هذه الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتطرق في هذا الجزء لعرض أهمها وفق النقاط التالية:

أولاً: الهيئات الحكومية والمالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أصدرت الجزائر بهذا الخصوص مجموعة من الهيئات الحكومية والمالية التي تسعى إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات، أهمها.

1- الهيئات الحكومية لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الهادفة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها.

1-1 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

تم إنشاء وزارة مُنتدبة مُكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتباراً من سنة 1991، لتتحول سنة 1993 إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل ترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 2010 تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

²⁴ معيزة مسعود أمير، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة: دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015-2016، ص 27.

فأصبحت تُسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب التعديل الحكومي في 28 ماي 2010، بحيث تعمل على توجيهه، تأطير، مراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،²⁵ حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة تحت إدارة هذه الوزارة وهي:

1-1-1 المشاتل وحاضنات الأعمال: وفقا للتشريع الجزائري تم تعريف حاضنات الأعمال على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تأخذ ثلاث أشكال نلخصها وفق الجدول الموالي:²⁶

الجدول 03: أشكال حاضنات الأعمال في الجزائر

نوع الحاضنة	مضمونها
المحضنة	تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات؛
ورشة الربط	هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
نزل المؤسسات	تتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 13-14.

تجدر الإشارة إلى أنّ تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال هي تجربة جد محدودة، بحيث تم الإشارة إليها لأول مرة ضمن القانون التوجيهي رقم 01-18 لسنة 2001 تحت مسمى المشاتل، ولم يصدر

²⁵ معطوب السعيد، مشري إيمان، واقع مساهمة هيئات التمويل والمرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خنشلة، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 373.

²⁶ المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 13-14.

أي مرسوم آخر بخصوص حاضنات الأعمال حتى سنة 2020، وذلك في إطار تشكيل اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة وعلامة مشروع مبتكر وعلامة حاضنة أعمال، حيث بلغ عدد الحاضنات إلى غاية 2022 في الجزائر 38 حاضنة.

1-1-2 مراكز التسهيل: تُعتبر مراكز التسهيل في الجزائر أحد هياكل دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الاستثمار والاندماج في الاقتصاد الوطني. وفقا للتشريع الجزائري تم تعريف مراكز التسهيل على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.²⁷

تقوم مراكز التسهيل بتقييم الأفكار المبتكرة، التوجيه الاستراتيجي لمختلف المشاريع، التدريب، الترويج، الدعم في البحث عن التمويل من خلال تقديم المشورة المالية، والاقتصادية وحتى التجارية.

1-1-3 المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، يتولى العديد من المهام:²⁸

- ضمان الحوار والتشاور بصورة دائمة ومُنظمة بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل التي تحقق المصلحة الوطنية من ناحية التطوير الاقتصادي وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة وكذا القيام بعملية جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف المنظمات والفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

1-1-4 بورصات المناولة والشاركة:

وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إطارا قانونيا يهدف إلى ترقية نشاطات المناولة، الهادفة إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية، من خلال استحداث تنظيم

²⁷ المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص ص 18-19.

²⁸ المرسوم التنفيذي رقم 03-80، المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 22.

(هيكل مُستقل) يُسمى البورصة الجزائرية للمناولة والشاركة، فهي تُمثل مركز معلومات تقنية، على شكل هيكل مُستقل الهدف منه تسهيل التقارب بين العرض والطلب في أشغال المناولة الصناعية.²⁹ يُمكننا القول أنّ بورصات المناولة تُعتبر هياكل مُخصصة في مهام الإعلام، يهدف إلى تشجيع وتفعيل علاقات المناولة الصناعية بين المؤسسات.

1-2 الغرف المختلفة لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يُوجد في الجزائر العديد من الغرف الوطنية الولائية تبعا لقطاعات النشاط، والتي تُساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نُخصها وفق الجدول المُوالي:³⁰

الجدول 04: الغرف الوطنية الولائية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الغرف
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والغرف الولائية للتجارة والصناعة: تأسست سنة 1996، خلفا للغرفة الوطنية للتجارة سابقا.
الغرفة الوطنية للفلاحة والغرف الفلاحية الولائية: هي غرفة ذات طابع وطني.
الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات: تأسست سنة 1991.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوس رضوان، بورايو هاجر أميرة، أجهزة وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022، ص 578.

تقوم الغرف بإمداد المُستثمرين ورُواد الأعمال وأصحاب المشاريع بالمُعطيات التي تُساعدهم على تطوير القدرات في مجال التصدير، الاستثمار والتسيير وبالتالي إمكانية استغلال الفرص الاستثمارية أحسن استغلال، فهي بذلك تُمثل مركزا للإعلام؛ وتُمثل الواجهة الافتراضية للمنتوجات الجزائرية الموجهة للتصدير فهي بذلك بطاقة المصدّرين؛ وضع دليل للمؤسسات مُوجه لترقية عروض نشاطات المؤسسة؛ دعم التظاهرات التجارية ذات الأبعاد المحلية، الجهوية، الوطنية والدولية.

2- الهيئات المالية الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

²⁹ عزيزو سليمة، دور بورصات المناولة والشاركة في تفعيل علاقات التكامل بين المؤسسات الصناعية: حالة بورصات المناولة والشاركة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 14، العدد 02، 2023، ص 117.

³⁰ مسوس رضوان، بورايو هاجر أميرة، أجهزة وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 578.

من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء هيكل هدفها الرئيسي هو توفير التمويل لهذا النوع من المؤسسات التي تواجه العديد من العوائق خاصة في مجال التمويل والتي تؤثر على إنتاجيتها وتهدد استمرارها

2-1 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي،³¹ وفي سنة 2020 أصبح اسمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020³²، والتي تمثل هيئة عمومية ذات طابع خاص، تُسير تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، منح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية خلال فترة المرافقة وغيرها من الخدمات.

2-2 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، كهيئة حكومية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، المتضمن الحفاظ على العمل وحماية العمال الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، يعمل أيضا على إعادة دمج العاطلين عن العمل في ميدان التشغيل وذلك من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،³³ يُعتبر الصندوق الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهتدون بفقدان مناصب عملهم بطريقة غير إرادية.

2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

³¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص 12.

³² المرسوم التنفيذي رقم 20-329، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

³³ معيزة مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 07، العدد 03، 2017، 22.

في ظل القانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار حسب المادة رقم 26 فإن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عُمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لوصاية رئيس الحكومة،³⁴ تهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص و آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما، تتمثل مهمتها في تسهيل وترقية ومُرافقة الاستثمار.

2-4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Agence Nationale de Gestion du Microcrédit) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وُضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يُتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني.³⁵

يتمثل دور الوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمُرافقة للمُبادرين وضمان المُتابعة لإنجاح مشاريعهم، من خلال تقديم القروض المُصغرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

ثانيا: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الهيئات الوصية بإعداد برامج مُتعددة منها الوطنية وحتى الدولية لتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سوف نتطرق إليه بشكل من التفصيل وفق العنصر المُوالي.

1- الجائزة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة: تُعد هذه الجائزة آلية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في ديناميكية الابتكار الدائم والمستمر، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-226 تم إنشاء الجائزة الوطنية للابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة،³⁶ حيث تُمنح للمؤسسات الفائزة جوائز عبارة عن ميداليات وشهادات تقديرية لأفضل مؤسسة مُبتكرة، بالإضافة إلى بعض التحفيزات المالية.

³⁴ المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993، ص 05.

³⁵ المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 08.

³⁶ مسوس رضوان، بورايو هاجر أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 583.

2- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تُمَيِّز بين مجموعتين من برامج التأهيل التي سطرتهما الدولة ضمن السياسة المُتبعة لتهيئة مُناخ الأعمال في الجزائر منها برامج وطنية ومنها برامج أوروبية، نُلخصها وفق الجدول المُوالي.

الجدول 05: البرامج الوطنية والأجنبية الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

البرنامج	المدة العملية	نوع الشراكة
برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	2006-2000	وطني.
برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPme I)	2007-2002	بدعم من الإتحاد الأوروبي والحكومة الجزائرية.
برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (EDPme II)	2012-2009	برنامج مشترك بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2010-2007	وطني.
البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2014-2010	وطني.
برنامج دعم التتويج الصناعي وتحسين مناخ الأعمال (PADICA)	ماي 2019- فيفري 2014	بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.
برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري	ماي 2022- 2026	بدعم من مفوضية الاتحاد الأوروبي
برنامج الابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20 أكتوبر 2019	اتفاقية تعاون بين الحكومة الجزائرية والحكومة الألمانية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على يحيى علال حسين، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص ص 294-310.

حيث تجدر الإشارة إلى أنّ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010) يضم العديد من الأجهزة المُساندة التي تعمل على تقديم كلّ أشكال الدعم لهذه الشريحة من المؤسسات، أهمّها صندوق ضمان القروض (FGAR)، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: الاستراتيجيات المستحثة الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عملت الحكومة الجزائرية على تخفيف المشاكل التي تقف كحاجز أمام تطوّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، من خلال وضع العديد من الاستراتيجيات بهدف تشجيع بُروز المشاريع المُبتكرة، نذكر أهمها:

1- استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة: تمّ استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في جانفي 2020 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-54 المؤرخ في 25 فيفري 2020 الذي يُحدّد صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة³⁷، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-55 المؤرخ في 25 فيفري 2020 الذي يُنظم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.³⁸

يُمكننا القول أنّه تمّ استحداث وزارة مُنتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة تشجيعاً لبُروز المشاريع المُبتكرة وتحويل الأفكار والأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في شكل سلع وخدمات لها ميزة تنافسية.

2- الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة: قرّر رئيس الجمهورية استحداث صندوق استثمار لتمويل المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة خلال إشرافه على انطلاق أشغال الطبعة الأولى للمؤتمر السنوي للمؤسسات (Algeria Disrupt 2020)، حيث يعتمد هذا الصندوق الاستثماري على آلية

³⁷ المرسوم التنفيذي رقم 20-54، المؤرخ في 25 فيفري 2020، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 12، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2020.

³⁸ المرسوم التنفيذي رقم 20-55، المؤرخ في 25 فيفري 2020، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 12، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2020.

تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية القائمة على القروض.³⁹

يُمكننا القول أنّ هذا الصندوق هو بمثابة مُوَلِّ ومُؤْمِن في نفس الوقت يقوم بتحمل الأعباء الأولية، وتغطية الخسائر المُمكنة للمشروع تشجيعاً للابتكار والمُبادرة.

3- مسرعات الأعمال: مُسرعات الأعمال عبارة عن مُنظمات تُقدِّم مجموعة من خدمات الدعم وفُرص التمويل للمُؤسَّسات الناشئة، أي تُتيح للمشاريع الناشئة إمكانية الوصول إلى الإرشاد، التوجيه، رأس المال وفُرص الاستثمار، الأمر الذي يُساعد هذه المُؤسَّسات بأن تُصبح مُؤسَّسات مُستقرة ومُتكيفة ذاتياً،⁴⁰ فهي تعمل على تسريع الأعمال الناشئة من خلال عدد من الدورات التدريبية والاستشارات وغيرها من الخدمات، تُقدِّم الدعم للمُؤسَّسات الناشئة في مراحلها الأولى.⁴¹

في الجزائر تم استحداث أول مُسرّع أعمال عُمومي تحت اسم (Algeria Venture)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، على أنه مُؤسَّسة عُمومية ذات طابع صناعي وتجاري تُسمى مُؤسَّسة ترقية وتسيير هياكل دعم المُؤسَّسات الناشئة وتحمل التسمية المُختصرة الجيريا فاننور. حيث يُعدُّ هذا المُسرّع مُلتقى للابتكار التكنولوجي والمُقاوَلاتية في الجزائر.⁴²

يُمكننا القول أنّ مُسرعات الأعمال هي كايانات قانونية اعتبارية، مُهمتها الرئيسية تطوير وترقية المُؤسَّسات الناشئة التي خرجت من مرحلة الحضانة، ولكنها مازالت تحتاج المزيد من الموارد المالية والدعم الاستشاري والتسييري من أجل تسريع نموها.

4- جهود أخرى:

بالإضافة إلى الاستراتيجيات المُستحدثة التي سبق ذكرها، هناك جملة من القرارات المُتعلقة بتطوير المُؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المُؤسَّسات الناشئة وطُرق تمويلها، نُوجزها وفق النقاط التالية: تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بعض الإعفاءات الضريبية والتحفيزات الجبائية لأصحاب المُؤسَّسات الناشئة خاصة الناشطة في المجال التكنولوجي، تتمثل هذه الإعفاءات في:⁴³

³⁹ بامحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومراقبة المُؤسَّسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، 2020، ص 241.

⁴⁰ الشميمري أحمد، تعريف مسرعات الأعمال، 07 أكتوبر 2021، <https://edarah.net.com>، شوهو يوم: 31-10-2023.

⁴¹ سلسيل سعيد، ما هي مسرعة الأعمال، 26 أبريل 2020، <https://www.rpwadalaamal.com>، شوهو يوم: 31-10-2023.

⁴² المرسوم التنفيذي رقم 20-356، المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المُؤسَّسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 73، الصادرة بتاريخ 01 ديسمبر 2020.

⁴³ قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 33، الصادرة بتاريخ 04 ماي 2020، ص 12.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات؛
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعدات المُقتناة التي تدخل ضمن مرحلة الاستغلال من أجل إنجاز المشاريع؛
 - الإعفاء من الضرائب والرُسوم الجُمركية خلال مرحلة الاستغلال.
- انعقاد أشغال الطبعة الأولى للمؤتمر السنوي للمؤسسات (Algeria Disrupt 2020)، في 03 أكتوبر 2020، قصد الإلمام بإستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، والذي خلص بمجموعة من القرارات والتدابير فيما يخص تطوير المؤسسات الصغيرة ودعمها وتسهيل إنشائها.⁴⁴
- وقعت الحكومة الجزائرية في 05 مارس 2022 خلال أشغال الندوة الوطنية الثانية حول المؤسسات الناشئة (Algeria Disrupt 2022) بعض الاتفاقيات في إطار دعم المشاريع المُبتكرة ومُرافقة أصحاب المشاريع.⁴⁵

في إطار دعم المؤسسات الناشئة وتزويدها بمصادر تمويلية جديدة قامت الحكومة باستحداث شكل قانوني جديد للمؤسسات تحت مسمى شركة المساهمة البسيطة، وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة الناشئة.⁴⁶

استحداث البوابة الالكترونية للمؤسسات الناشئة والتي يتم عن طريقها إرسال طلبات إنشاء مؤسسة ناشئة مُرفقة بالوثائق المُحددة.⁴⁷

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

⁴⁴ جراد عبد العزيز، أشغال الندوة الوطنية الأولى للمؤسسات الناشئة: ألبيريا ديسرايت 03-أكتوبر 2020، المركز الدولي للمؤتمرات، الجزائر العاصمة، 2020.

⁴⁵ جراد عبد العزيز، أشغال الندوة الوطنية الأولى للمؤسسات الناشئة: ألبيريا ديسرايت 03-أكتوبر 2020، المركز الدولي للمؤتمرات، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2020.

⁴⁶ البرود أم الخير، دور مسرعات الأعمال في دعم الشركات الناشئة: قراءة تحليلية لمسرعات الأعمال بالسعودية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة أفلو، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 65.

⁴⁷ سماتي حكيم، استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 20-354 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، أشغال الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، خلال الفترة 10 مارس 2022، ص 13.

يُعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدولة في ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها من عدة جوانب سواء ما تعلق بتشغيل العمالة، الرفع في الصادرات وترقيتها خارج قطاع المحروقات، مساهمتها في القيمة المضافة والنتاج المحلي الخام، وهي النقاط التي سنركز عليها في هذا الجزء.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص مشكل البطالة (خلق مناصب شغل) في الجزائر خلال الفترة (2003-2022)

نتيجة للتطور المتزايد في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أنّ مساهمة هذا القطاع في تقليص مشكل البطالة تزداد بشكل ملحوظ من خلال توفير مناصب العمل وتوظيف العمالة، حيث يوضح الجدول أدناه تطور العمالة (مناصب العمل) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2022)، للتعرف على حجم المساهمة التي يُقدّمها هذا النوع من المؤسسات في توفير مناصب العمل.

الجدول 06: تطور تعداد مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2022)
الوحدة: ألف منصب

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمالة	705	838	1157	252	1355	1540	1546	1625	1724	1848
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العمالة	2001	2157	2371	2540	2655	2724	2885	2989	3134	3307

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 3.

نلاحظ زيادة ايجابية في مناصب العمل التي تُتيحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك خلال الفترة (2003-2022)، لأنّ المشاريع الصغيرة تُعتبر من أفضل الطرق للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ذلك من خلال توفير وإتاحة فرص العمل بتكلفة أقل من تكلفة المشاريع الكبيرة ومساهمتها في استيعاب التخصصات المختلفة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسرعة انتشارها وسهولة إقامتها وبالتالي هي الأكثر استيعاباً للعمالة، وبالتالي تزايدها المستمر ساهم في امتصاص البطالة التي تُعدّ من أصعب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، فتشجيع وترقية هذا القطاع يُعتبر أحد الحلول لمواجهة هذه المشكلة.

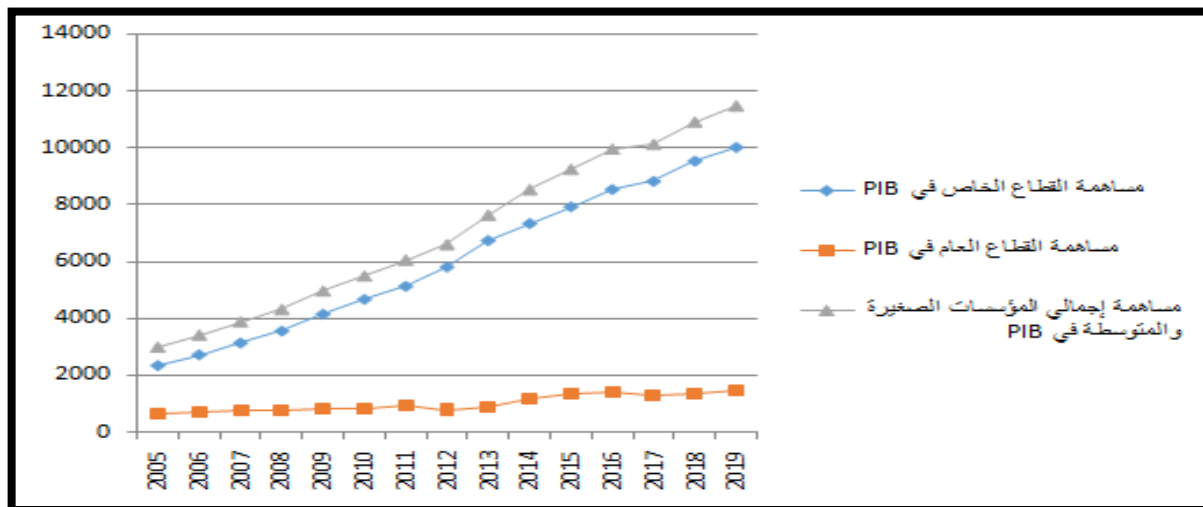
سياسة الدولة الرامية للحد من البطالة من خلال الاعتماد على عدّة برامج، منها ما يتعلق مباشرة بعملية التشغيل، ومنها ما يتعلق بتشجيع الشباب على خلق مؤسسات التي تُوفر لهم ولغيرهم فرص عمل، من بينها البرامج الخاصة بتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، جهاز دعم الإدماج المهني، وغيرها من آليات الدعم المختلفة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

تتمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج الداخلي الخام من خلال استحداث مناصب العمل وتنشيط اليد العاملة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في دخل الأفراد وبالتالي تحسين المستوى المعيشي، بالإضافة إلى الرفع في مستوى الإنتاج وتوفير مختلف المنتجات، كلّ هذه العوامل تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وتؤدي إلى تنويع هيكل الصادرات الجزائرية.

الشكل الموالي يعرض تطور الناتج المحلي الخام بشكل بياني من أجل توضيح وضعية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وفق التالي.

الشكل 3: تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 04.

نلاحظ أنّ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي خارج المحروقات في تزايد مستمر من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2019، حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في دعم الناتج المحلي الخام خارج المحروقات كونها أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتطبيق إستراتيجية الدولة حول دعم الصادرات وإحلال الواردات الأمر الذي يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، وهذا راجع لتطبيق الجزائر مكنيزمات السوق، فتح الاستثمار أمام الخواص وزيادة الاهتمام بالاستثمار في هذا القطاع، ممّا يساعد على تحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

حسب الملحق رقم 04 نجد أنّ مساهمة القطاع الخاص تتزايد باستمرار من سنة لأخرى وبالمقارنة مع مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات نجد أنّ نسبة المساهمة الأكبر تعود إلى القطاع الخاص، وما يلاحظ بالنسبة لمساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات أنّها في تراجع ملحوظ، حيث لا يساهم القطاع العمومي في الناتج المحلي الخام إلاّ بنسب ضئيلة وهو مؤشر لمدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

حسب النشريات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد أنّ الاقتصاد الجزائري يعتمد في تكوين ناتجه المحلي على قطاع الخدمات بشكل كبير، والذي يُشكّل تقريبا ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، ولا ننسى باقي القطاعات الأخرى التي تُساهم بنسب معتبرة نسبيا من الناتج الإجمالي. المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في تحقيق الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يعود إلى هيمنة هذا القطاع على فروع النشاط الرئيسية خاصة الخدمية منها (البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات وغيرها).

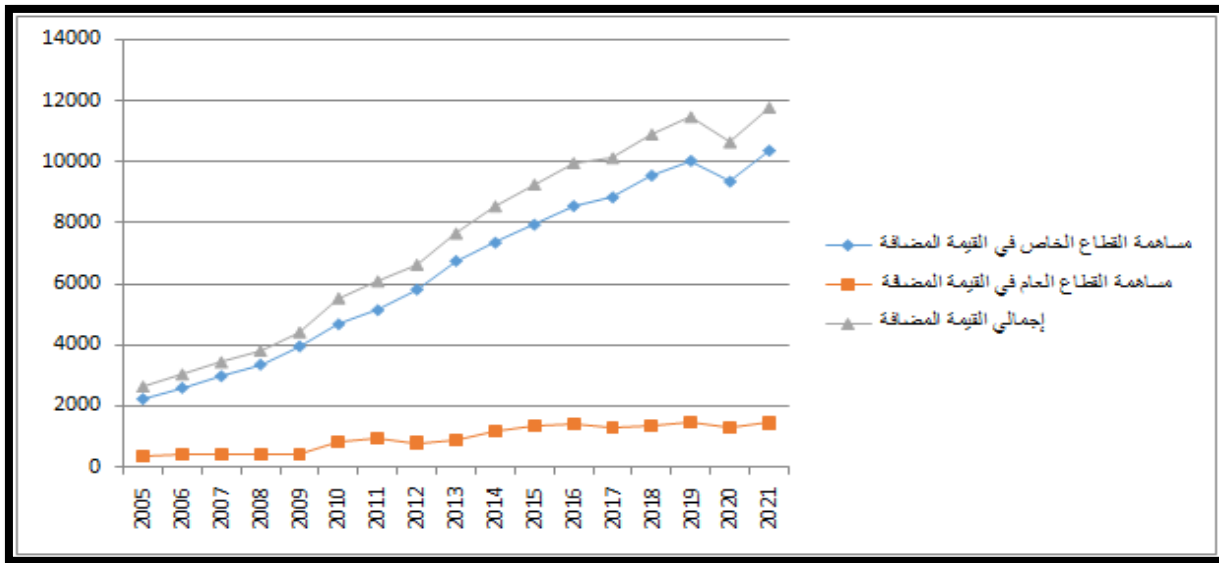
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة خارج المحروقات ودعم الصادرات الجزائرية

إنّ عملية تحليل مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل وخلق القيمة المضافة لا بد منها، وهذا من أجل ضمان ديمومة وظائفها من جهة، وكذا تشخيص مكانة هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية للبلد من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى، أمّا بالنسبة لمساهمة هذا النوع من المؤسسات في تشكيل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية فهي مساهمة ضئيلة ولكنها في تحسن مستمر.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2021)

نُوضح تطوّر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المُضافة من أجل تشخيص مكانة هذه المؤسسات في تطوير الاقتصاد الوطني، الجدول الموالي يُوضح حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المُضافة.

الشكل 04: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المُضافة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 05.

نُلاحظ أنّ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المُضافة خارج المحروقات في تزايد مستمر من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2021، حيث تعود الزيادة بشكل واضح للقطاع الخاص، وهو ما يؤكد سيطرة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام سنة تلوى الأخرى بسبب سياسة الخصخصة وإعادة الهيكلة المُتبناة من قبل الدولة.

تُعتبر المؤسسات الصغير والمتوسطة من بين المصادر الحيوية في تحقيق الانتعاش والتقدم نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها وتشعب فروعها، حيث أنّ التنوع الكبير لهذه المؤسسات من حيث توزيعها الجغرافي ومن حيث مُزاولة أنشطتها في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ساهم في تحقيق القيمة المُضافة خارج المحروقات.

سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساعد على زيادة عددها الأمر الذي انعكس إيجابا على وضعها الاقتصادي وزيادة قُدّرتها على رفع مُعدّلات القيمة المُضافة خارج المحروقات.

تُبين هذه النتائج أهمية القطاع الخاص في تقوية الاقتصاد الجزائري، حيث تُمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل اللازم لسد احتياجاتها التمويلية من أجل ضمان استمراريته في محيط الأعمال الجزائري.

ثانياً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2019)

إن اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات بشكل كبير يُشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد الوطني، نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالتالي تسعى الهيئات الحكومية الجزائرية لتعزيز وتنويع هيكل التجارة الخارجية وترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر بديلاً متاحاً يتم من خلاله تنويع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول الموالي يوضح مساهمة هذا النوع من المؤسسات في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2019)

الجدول 07: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2019)

الوحدة: مليون دولار (US)

إجمالي الصادرات	الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		الصادرات من المحروقات		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
46001	1.97	907	98.03	45094	2005
54613	2.16	1184	97.84	53429	2006
60163	2.21	1332	97.79	58831	2007
79298	2.44	1937	97.56	77361	2008
45194	2.35	1066	97.65	44128	2009
57 053	2.85	1 619	96.48	55 046	2010
73 489	2.80	2 062	97.19	71 427	2011
71 866	2.86	2 062	97.13	69 804	2012
65 917	3.32	2 165	96.67	63 752	2013
63 114	4.45	2 520	95.55	60 304	2014

37 787	5.46	2 063	94.54	35 724	2015
30 685	5.88	1 805	94.11	28 880	2016
34 659	5.47	1 899	94.52	32 760	2017
43 080	6.77	2 920	93.22	40 160	2018
38 400	6.71	2 580	93.87	35 820	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير

CNIS , Série 2005-2015, Evolution du commerce extérieurs de l'Algerie par groupes d'utilisation, Disponible à : <https://www.douane.gov.dz>

CNIS, Rapport Annuel sur le Statistiques du Commerce extérieur de l'Algérie, Les années 2015-2019, Disponible à : <https://www.douane.gov.dz>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدًا، وهذا راجع إلى ضعف القطاع من حيث المقدرة التنافسية جودة وسعرا والمنافسة الشديدة التي تعرفها السوق الدولية، وبالتالي لا بد من ضرورة تأهيل هذه المؤسسات، من أجل ذلك وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج MEDA1 و MEDA2 لكن للأسف تطبيق هذا البرنامج بقي محدود الفعالية، حيث لم يتعدى عدد المؤسسات التي استفادت منه سوى 500 مؤسسة فقط.

كما نلاحظ أنّ قطاع المحروقات يهيمن ويُسيطر على هيكل الصادرات بنسبة قدرها 98% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2005-2019)، وهو ما يعكس ضعف هيكل الصادرات الجزائري من حيث التنوع.

يُمكننا استنتاج أنّ الاقتصادي الجزائري يعتمد بشكل مُفرط على أحادية التصدير، فهو يُصنف ضمن الاقتصاديات التي تُعاني من التبعية للثروات الريعية.

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة للعملة الصعبة، مازلت الجزائر تُعاني من عدم التنوّع في الصادرات وتركيزها على قطاع المحروقات، حيث أنّ الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تتكوّن من التركيبة السلعية الموضحة في الجدول المُوالي.

تُبيّن مُعطيات الجدول أعلاه أنّ قطاع المحروقات يُهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين نلاحظ أنّ مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات هي مساهمة ضعيفة، على الرغم من نسب المساهمة الضعيفة في الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنّها في تحسن مُستمر من سنة لأخرى. يُمكننا تفسير التحسن المُستمر لنسب المساهمة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (وإن كانت بنسب ضعيفة) إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة العالمية لسنة 2008، بالإضافة إلى توجه الحكومة الجزائرية لسياسة تنويع مداخيل الدولة من العملة الصعبة من أجل تجنب تأثرها من انخفاض أسعار البترول.

تُساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من خلال قيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر ويتجسد ذلك من خلال القيام بدور المشاريع المغذية للمشاريع الكبيرة ممّا يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

الخاتمة:

يُعدّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أهم الطرق والآليات التي تعتمد عليها الدولة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، توليد الثروة، زيادة الدخل، تحقيق القيمة المضافة والناجح المحلي الخام خارج المحروقات والصادرات، نظرا للقدرة الكبيرة التي تتمتع بها هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الأخرى، لذلك فقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام السلطات المسؤولة ووضعها في إطار تطبيق جُملة المخططات والبرامج الخاصة بالتأهيل والدعم ومنح التمويل اللازم حتّى تقوم هذه المؤسسات بدورها التنموي على أكمل وجه، وعليه فقد تمّ التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى جُملة من النتائج نوجزها وفق النقاط التالية:

1- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمتها الفعلية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية لما لها من وزن ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك من خلال مساهمتها خاصة على الصعيد الداخلي في التشغيل واستحداث مناصب العمل بشكل مُستمر، مساهمتها في خلق الثروة من خلال تحقيق القيمة المضافة والناجح المحلي الخام خارج المحروقات على المستوى الخاص والعام، مساهمتها في الصادرات الوطنية وإن كانت بنسب ضئيلة ولكنها في تحسن مُستمر.

2- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بجُملة من الخصائص تتمثل أهمها في: كثافة القطاع وهيمنة المؤسسات المُصغرة على إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاع فتي يغلب عليه الطابع

الخاص، تتميز بتوزيع جغرافي غير متوازن وغير عادل، تتمركز في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

3- ساعدت عملية ضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع سياسة تنموية جديدة تعتمد على معايير وآليات تهدف إلى دعم مختلف قطاعات النشاط.

4- النمو المتزايد الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعود إلى جملة الإجراءات والتدابير التي وضعتها الدولة في مجال إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من آليات وبرامج وهيئات وأجهزة تُقدّم العديد من الخدمات سواء المالية أو العينية وحتى الاستشارية.

5- عملت السلطات المسؤولة على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل نموها ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري والرفع من أدائها، وذلك من خلال وضع العديد من التدابير والإجراءات في مختلف المجالات في إطار تحسين المناخ الاستثماري لهذا النوع من المؤسسات.

6- يُعدّ قطاع الخدمات من أهم القطاعات المستقطبة لفتة الشباب الباحث عن العمل والاستثمار وخلق مؤسسات في هذا المجال.

7- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تُعتبر متواضعة لكن هذا لا ينفّس مساهمتها في سوق العمل.

8- تسعى السلطات الجزائرية إلى إيجاد الحلول المناسبة من أجل تقليص مُشكل البطالة الذي يُعدّ من أكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وهذا من خلال تشجيع ودعم وإقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9- مقارنة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، فإنّ هذه المؤسسات تؤدي دوراً جُذّ مُعتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، لأنّ الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي بعد قطاع المحروقات، وأنّ القطاع الخاص الذي يتشكل أغلبه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة يُساهم في الرفع من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

أخيراً خلصت هذه الورقة البحثية إلى جملة من التوصيات نُوجزها وفق النقاط التالية:

1. ضرورة تفعيل عمليات الدعم والتعزيز الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية المالية وأيضاً مراقبتها عبر مُختلف مراحل إنشائها وليس فقط مرحلة إنطلاقها.

2. ضرورة العمل الجوازي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل المشاركة بين القطاع العام والخاص وتطوير أنظمة العمل والرقمنة من أجل تهيئتها لمواكبة التطور التكنولوجي.
3. تحوي الجزائر موارد طبيعية متنوعة وبالتالي ضرورة بعث مشاريع تراعي خصوصية المناطق.
4. الاعتماد على الموارد المتاحة وطنيا من أجل استغلال الأفكار وتجسيدها في ميدان العمل.
5. تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل الإجراءات الإدارية التي تُعرق وتُضيع وقت المُستثمر، لأنّ ضمان بيئة العمل أمر ضروري ومهم جدًا للمؤسسة الاقتصادية.
6. تفعيل دور الرقابة بسبب انتشار الفساد الإداري.
7. ضرورة التنوع في مصادر التمويل، وهذا على اعتبار محدودية لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصادر التمويل الخارجية والمتمثلة في القروض البنكية والتي تكاد تكون المصدر التمويلي الخارجي الوحيد في الجزائر، وأنّ البنوك تحجم عن منح القروض لهذا النوع من المؤسسات لعدة اعتبارات.
8. التركيز على صيغ التمويل الإسلامية لما لها من مزايا تلاءم هذا النوع من المؤسسات، بحيث يُمكن اعتبار أنّ أدوات التمويل الإسلامية تُعتبر البديل لصيغ التمويل التقليدية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- المرسوم التنفيذي رقم 20-54، المؤرخ في 25 فيفري 2020، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 12، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-55، المؤرخ في 25 فيفري 2020، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 12، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2020.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 33، الصادرة بتاريخ 04 ماي 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-80، المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.
- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996.

المرسوم التنفيذي رقم 18-226، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروطها وكيفيات منحها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 57، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2018.

المرسوم التنفيذي رقم 20-329، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

القانون التوجيهي رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02، صادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.

ثانيا: الكتب

آل غزوي حسين عبد الجليل، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.

طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

العساف أحمد عارف ، الوادي محمود حسين ، سمحان حسين محمد ، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

العطية ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

كافي مصطفى يوسف ، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

كافي مصطفى يوسف، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

يحيى علال حسين، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

بن سديرة عمر، التحليل الاستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2014.

صحراوي إيمان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017-2018.

فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017-2018. معيزة مسعود أمير، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة: دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2015-2016.

رابعاً: المقالات

البرود أم الخير، دور مسرعات الأعمال في دعم الشركات الناشئة: قراءة تحليلية لمسرعات الأعمال بالسعودية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة أفلو، المجلد 07، العدد 01، 2023.

بن طلحة سلمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المجلد 6، العدد 2، 2016.

بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 3، العدد 2، 2016.

زيتوني هوارية، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، المجلد 9، العدد 2، 2018.

عالي حسين، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 2، العدد 1، 2015.

عزيزو سليمة، دور بورصات المناولة والشراكة في تفعيل علاقات التكامل بين المؤسسات الصناعية: حالة بورصات المناولة والشراكة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 14، العدد 02، 2023.

قشرو فتحة، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2014، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، العدد 01، 2016.

معطوب السعيد، مشري إيمان، واقع مساهمة هيئات التمويل والمراقبة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خنشلة، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 09، العدد 01، 2021.

معيزة مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 07، العدد 03، 2017.

ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، المجلد 02، العدد 01، 2018.

خامسا: أشغال الملتقيات

بن عبد الرحمان أيمن، أشغال الندوة الوطنية الثانية حول المؤسسات الناشئة: ألجيريا ديسرايت 05 مارس 2022، المركز الدولي للمؤتمرات، الجزائر العاصمة، 2022.

جراد عبد العزيز، أشغال الندوة الوطنية الأولى للمؤسسات الناشئة: ألجيريا ديسرايت 03-أكتوبر 2020، المركز الدولي للمؤتمرات، الجزائر العاصمة، 2020.

سماتي حكيم، استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 20-354 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلاتها وسيرها، أشغال الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، خلال الفترة 10 مارس 2022.

سادسا: المواقع الإلكترونية

Bulletin d'information économique, Ministère de la Petite et Moyenne
Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne
Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique
des Etudes Economiques et Statistiques, Des années : 2010- 2011- 2012, Numéro : 18- 20-22,
Disponible à : <https://www.industrie.gov.dz> Vu le : 31-05-2023

Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction
Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, Des années :
2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019- 2020- 2021, Numéro : 24- 26- 28- 30- 32- 34- 36-
38- 40, Disponible à : <https://www.industrie.gov.dz> Vu le : 31-05-2023

Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et de Production
Pharmaceutique, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des
Systèmes d'information, De l'année : 2022, Numéro : 42, Disponible à :
<https://www.industrie.gov.dz> Vu le : 31-05-2023

CNIS , Série 2005-2015, Evolution du commerce extérieurs de l'Algerie par groupes
d'utilisation, Disponible à : <https://www.douane.gov.dz> Vu le : 04-05-2023

CNIS, Rapport Annuel sur le Statistiques du Commerce extérieur de l'Algérie, Les années 2015-
2018, Disponible à : <https://www.douane.gov.dz> Vu le : 04-05-2023

Entreprise et de l'Artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques, Des
années : 2002- 2003- 2004- 2005- 2006- 2007- 2008- 2009, Numéro : 2- 4- 6- 8- 10- 12- 14- 16,
Disponible à : <https://www.industrie.gov.dz> Vu le : 31-05-2023

سلسبيل سعيد، ما هي مسرعة الأعمال، 26 أبريل 2020، <https://www.rpwadalaamal.com> ، شوهده يوم: 31-2023.

الشميمري أحمد، تعريف مسرعات الأعمال، 07 أكتوبر 2021، <https://edarah.net.com> ، شوهده يوم: 31-10-2023.

الملاحق:

الملحق رقم 1: تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)

الوحدة: مؤسسة

(2022)

Années	Total des PME	Evolution	%	Années	Total des PME	Evolution	%
2001	245 348	/	/	2012	711 832	52 523	7.97
2002	261 863	16 515	6.73	2013	777 816	65 984	9.27
2003	288 587	26 724	10.2	2014	852 053	74 237	9.54
2004	312 959	24 372	8.45	2015	934 569	82 516	9.68
2005	342 788	29 829	9.53	2016	1 022 621	88 052	9.42
2006	376 767	33 979	9.91	2017	1 074 503	51 882	5.07
2007	410 959	34 192	9.1	2018	1 141 863	67 360	6.27
2008	519 526	108 567	26.42	2019	1 193 339	51 476	4.5
2009	587 494	67 968	13.08	2020	1 231 073	37 734	3.16
2010	619 072	31 578	5.37	2021	1 286 365	55 292	4.5
2011	659 309	40 237	6.5	2022	1 359 803	73 438	5.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

-Bulletin d'information économique, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques, Des années : 2002- 2003- 2004- 2005- 2006- 2007- 2008- 2009, Numéro : 2- 4- 6- 8- 10- 12- 14- 16.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et Statistiques, Des années : 2010- 2011- 2012, Numéro : 18- 20-22.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, Des années : 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019- 2020- 2021, Numéro : 24- 26- 28- 30- 32- 34- 36- 38- 40.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et de Production Pharmaceutique, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Systèmes d'information, De l'année : 2022, Numéro : 42.

الملحق رقم 2 : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية حسب قطاع

الوحدة: مؤسسة

النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في دعم التنمية الاقتصادية

قطاع النشاط السنوات	الزراعة	الطاقة والمناجم والخدمات المرافقة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة التحويلية	الخدمات	النشاطات التكليفية
2005	2 947	750	80 716	48 785	112 644	96 072
2006	3 186	793	90 702	51 343	123 782	106 222
2007	3 401	843	100 250	54 301	135 151	116 347
2008	3 599	876	111 978	57 352	147 582	126 887
2009	3 642	1 775	122 238	59 670	159 444	131 505
2010	3 806	1 870	129 762	61 228	172 653	135 623
2011	4 006	1 656	135 752	63 890	186 157	146 881
2012	4 277	2 052	142 222	67 517	204 049	160 764
2013	4 616	2 259	150 910	73 037	228 592	175 676
2014	5 038	2 439	159 775	78 108	251 629	194 562
2015	5 625	2 639	168 557	83 701	277 379	217 142
2016	6 130	2 767	174 848	89 597	302 564	235 242
2017	6 599	2 887	179 303	94 930	325 625	242 322
2018	7 068	2 981	185 121	99 865	348 458	260 652
2019	7 387	3 064	190 155	103 621	367 040	274 554
2020	7 607	3 113	193 950	106 049	378 664	288 724
2021	7 927	3 241	199 318	109 919	400 090	303 605
2022	8 322	3 369	204 438	115 921	430 719	324 085

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

-Bulletin d'information économique, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques, Des années : 2005- 2006- 2007- 2008- 2009, Numéro : 8- 10- 12- 14- 16.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et Statistiques, Des années : 2010- 2011- 2012, Numéro : 18- 20-22.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, Des années : 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019- 2020- 2021, Numéro : 24- 26- 28- 30- 32- 34- 36- 38- 40.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et de Production Pharmaceutique, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Systèmes d'information, De l'année : 2022, Numéro : 42.

الملحق رقم 3: تطور تعداد مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة

الوحدة: ألف منصب

(2022-2003)

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في دعم التنمية الاقتصادية

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		الم ص م العامة	الصناعة التقليدية	المجموع	مقدار التطور (%)
	الأجور	أرباح المؤسسات				
2003	550 386	/	74 754	79 850	705 000	/
2004	592 758	/	71 826	173 920	838 504	18.93
2005	642 987	245 842	76 283	192 744	1 157 856	38.08
2006	708 136	269 806	61 661	213 044	1 252 647	8.18
2007	771 037	293 946	57 146	233 270	1 355 399	8.20
2008	841 060	392 013	52 786	254 350	1 540 209	13.6
2009	908 046	586 903	51 635	341 885	1 546 584	0.41
2010	958 515	618 515	48 656	/	1 625 686	5.11
2011	1 017 374	658 737	48 086	/	1 724 197	6.05
2012	1 089 467	711 275	47 375	/	1 848 117	7.18
2013	1 176 377	777 259	48 256	/	2 001 892	8.32
2014	1 259 154	851 511	46 567	/	2 157 232	7.75
2015	1 393 256	934 037	43 727	/	2 371 020	9.91
2016	1 489 443	1 022 231	29 024	/	2 540 698	7.15
2017	1 557 782	1 074 236	23 452	/	2 655 470	4.51
2018	1 594 614	1 107 453	22 197	/	2 724 264	2.59
2019	1 671 473	1 193 093	21 085	/	2 885 651	5.92
2020	1 737 774	1 230 844	20 898	/	2 989 516	3.59
2021	1 828 720	1 286 140	21 108	/	3 134 968	4.86
2022	1 928 633	1 359 580	19 608	/	3 307 821	5.51

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

-Bulletin d'information économique, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques, Des années : 2003- 2004- 2005- 2006- 2007- 2008- 2009, Numéro : 4- 6- 8- 10- 12- 14- 16.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et Statistiques, Des années : 2010- 2011- 2012, Numéro : 18- 20-22.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, Des années : 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019- 2020- 2021, Numéro : 24- 26- 28- 30- 32- 34- 36- 38- 40.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et de Production Pharmaceutique, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Systèmes d'information, De l'année : 2022, Numéro : 42.

الملحق رقم 4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال

الوحدة: مليار دينار

الفترة (2005-2019)

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في دعم التنمية الاقتصادية

القطاع	مساهمة القطاع الخاص	مساهمة القطاع العام	إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات	معدل النمو
السنوات	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2005	2 364.5	78.41	651.0	21.58
2006	2 740.06	79.56	704.05	20.44
2007	3 153.77	80.80	749.86	19.2
2008	3 574.07	82.45	760.92	17.55
2009	4 162.02	83.59	816.8	16.41
2010	4 681.68	84.98	827.53	15.02
2011	5 137.46	84.77	923.34	15.23
2012	5 813.02	87.99	793.38	12.01
2013	6 741.19	88.30	893.24	11.7
2014	7 338.65	86.1	1 187.93	13.9
2015	7 924.51	85.78	1 313.36	14.22
2016	8 529.27	85.77	1 414.65	14.22
2017	8 815.62	87.22	1 291.14	12.77
2018	9 524.41	87.48	1 362.21	12.51
2019	10 001.3	87.34	1 449.2	12.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

-Bulletin d'information économique, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques, Des années : 2005- 2006- 2007- 2008- 2009, Numéro : 8- 10- 12- 14- 16.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et Statistiques, Des années : 2010- 2011- 2012, Numéro : 18- 20-22.

Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, Des années : 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019, Numéro : 24- 26- 28- 30- 32- 34- 36.

الملحق رقم 5: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

معدل النمو	إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات	مساهمة القطاع العام		مساهمة القطاع الخاص		القطاع السنوات
		النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
/	2 607.1	14.09	367.54	85.9	2 239.56	2005
15.35	3 007.55	13.36	401.86	86.63	2 605.68	2006
13.27	3 406.94	12.35	420.86	87.64	2 986.07	2007
11.00	3 781.97	11.07	418.9	88.92	3 363.06	2008
15.98	4 386.53	9.84	432.05	90.15	3 954.5	2009
25.59	5509.21	15.02	827.53	84.98	4681.68	2010
10.01	6060.8	15.23	923.34	84.77	5137.46	2011
8.99	6606.26	12.01	793.38	87.99	5813.02	2012
15.56	7634.43	11.7	893.24	88.29	6741.19	2013
11.68	8526.58	13.9	1187.93	86.1	7338.65	2014
8.34	9237.87	14.22	1313.36	85.78	7924.51	2015
7.64	9943.92	14.23	1414.65	85.77	8529.27	2016
1.63	10106.76	12.77	1291.14	87.22	8815.62	2017
7.71	10886.62	12.51	1362.21	87.49	9524.41	2018
5.18	11450.6	12.66	1449.22	87.34	10001.3	2019
-7.19	10626.46	12.23	1299.91	87.76	9326.55	2020
10.67	11760.74	12.13	1426.61	87.87	10334.13	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

-Bulletin d'information économique, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques, Des années : 2005- 2006- 2007- 2008- 2009, Numéro : 8- 10- 12- 14- 16.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et Statistiques, Des années : 2010- 2011- 2012, Numéro : 18- 20-22.

-Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, Des années : 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019- 2020- 2021, Numéro : 24- 26- 28- 30- 32- 34- 36- 38- 40.